أثر التحول الرقمي لمنظومة التحاسب الضريبي المصرية في دعم حصيلة الايرادات الضريبية
(في ضوء استراتيجة ورؤية مصر ٢٠٢٠/٢٠٣٠)

د/ محمد يوسف عبد الرحيم خليفة

مدرس المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة- جامعة جنوب الوادي

Dr./Mohammed Yousef Abd Elrahim Khalifa
Lecture of Accounting and Auditing
Faculty of Commerce-South Valley University

ملخص الدراسة

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في التعرف على أثر التحول الرقمي لمنظومة التحاسب الضريبي المصرية في ضوء استراتيجية ورؤية مصر ٢٠٣٠م وانعكاساتها ذلك على دعم حصيلة الإيرادات الضريبية.

وتوصلت الدراسة الي أن التحول الرقمي لمنظومة التحاسب الضريبي المصرية تعمل على بناء منظومة ضريبية متكاملة ومحكمة في ضوء استراتيجية ورؤية مصر ٢٠٣٠م تساهم في تعديل التشريعات القانونية وتوحيد الإجراءات الضريبية وتطوير بيئة العمل ورفع كفاءة العاملين والميكنة الشاملة لكافة جوانب المنظومة ، الامر الذي يقود زيادة حصيلة الايرادات الضريبية من توسيع القاعدة الضريبية، وإرساء دعائم العدالة الضريبية، وحصر المجتمع الضريبى بشكل أكثر دقة، ودمج الاقتصاد غير الرسمى فى الاقتصاد الرسمي والحد من ممارسات التهرب الضريبي ، كما كشفت الدراسة التطبيقية عن تواجد أثر إيجابي لتفعيل استخدام آليات التحول الرقمي لمنظومة التحاسب الضريبي فيما يتعلق بضريبة الشركات وضريبة القيمة المضافة والضرائب الأخرى على زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية المختلفة.

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي، منظومة التحاسب الضريبي المصرية، حصيلة الإيرادات الضريبية، التهرب الضريبي، استراتيجية ورؤية مصر ٢٠٣٠م.

Abstract

The main objective of the study is to identify the impact of the digital transformation of the Egyptian tax accounting system in the light of Egypt's strategy and vision 2030 and its implications for supporting the revenue of tax revenues.

The study concluded that the digital transformation of the Egyptian tax accounting system in the light of Egypt's strategy and vision 2030 works to build an integrated and tight tax system that contributes to amending legal legislation, unifying tax procedures, developing the work environment, raising the efficiency of workers and comprehensive automation of all aspects of the tax system, which leads to increasing the revenue of tax revenues by expanding the tax base, establishing the pillars of tax justice, confining the tax community more accurately, integrating the informal economy into the formal economy and reducing the Tax evasion practices.

The applied study also revealed a strong positive impact of activating the use of digital transformation mechanisms of the tax accounting system on increasing the proceeds of tax revenue on companies and other taxes, while there is a low positive impact on increasing the revenue of Value Added Tax (VAT) as a result of the

failure to complete the stages of digital transformation of the tax accounting system in relation to VAT.

Keywords: Digital transformation, the Egyptian tax accounting system, Tax revenues, Tax evasion, Egypt's 2030 strategy and vision.

١- الإطار العام للدراسة

١/١ مقدمة الدراسة:

تعتبر الايرادات الضريبيه الركيزه الاساسية لعمليات التنمية المستدامة، كما تُعد الايرادات الضريبية الدافع والداعم الرئيسي والأكبر لعمليات التنمية المستدامة لخطة الدولة في ضوء استراتيجية ورؤية مصر ٢٠٣٠م، حيث تمثل الايرادات الضريبية نسبة ٧٦% من من ايرادات الموازنة العامة للدولة المصرية.

وفي ظل قصور منظومة الضرائب التقليدية وارتفاع حالات التهرب الضريبي وانخفاض الحصيلة الضريبية من الايرادات خلال الفترات السابقة، أصبح من الضروريات الملحة إعادة النظر في منظومة الضرائب التقليدية ومحاولة تطبيق آليات التحول الرقمي لمعالجة جوانب القصور والضعف بتلك المنظومة. (محمد موسي،٢٠٢٠)

ولقد اهتمت الحكومة المصرية بتطبيق آليات التحول الرقمي في كافة الأعمال وخاصة فيما يتعلق بمنظومة الضرائب المصرية، حيث لم يعد تطبيق منظومة التحول الرقمي خياراً نحو التنمية المستدامة، بل ضرورة قطعت فيها معظم دول العالم خطوات كبيرة، وأصبح التحول الرقمي لمنظومة الضرائب المصرية من الضروريات الملحة، وخاصة في ظل التطور المتسارع في استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات في كافة نواحي الحياة سواء كانت متعلقة بالمعاملات مع القطاع الحكومي أو الخاص أو كانت تخص الأفراد. لذلك هناك ضغط واضح من كافة شرائح المجتمع على المؤسسات والهيئات والشركات لتحسين خدماتها واتاحتها على كافة القنوات الرقمية.

وفي ضوء ذلك توجهت الحكومة المصرية في العصر الحالي لإحدث ثورة تطوير كبيره في منظومة الضرائب المصرية، وبذلت جهودا مُثمرة فى بناء نظام رقمى متكامل لرفع

كفاءة منظومة التحاسب الضريبي، بما يسهم فى تطبيق نظام "موحد" للفحص والإجراءات الضريبية، وإتاحة الخدمات للممولين إلكترونيا دون الحاجة للذهاب، وذلك من خلال مجموعة من السياسات المالية والإجراءات الضريبية التي تستهدف تحقيق إصلاح ضريبي كفء يقود إلى توسيع القاعدة الضريبية، وإرساء دعائم العدالة الضريبية، وحصر المجتمع الضريبى بشكل أكثر دقة، ودمج الاقتصاد غير الرسمى فى الاقتصاد الرسمي، وزيادة حصيلة الايرادات الضريبية.(وزارة المالية،٢٠١٩)

٢/١ مشكلة الدراسة:

تعتبر حصيلة الإيرادات الضريبية الركيزة الأساسية والداعم الرئيسي لبرامج التنمية المستدامة في البيئة المصرية، وفي ظل ضعف منظومة التحاسب الضريبي التقليدية في الحد من ممارسات التهرب الضريبي وتحقيق العدالة الضريبية، مما ينعكس بالسلب على حصيلة الإيرادات الضريبية.

وفي ضوء تبني الحكومة المصرية لخطط التنمية المستدامة وتحقيق استراتيجة ورؤية مصر ٢٠٣٠ أصبحت من الأولويات الهامة والملحة ضرورة التوجه نحو تطوير منظومة التحاسب الضريبي ومحاولة معالجة جوانب الضعف والقصور بتلك المنظومة وذلك من خلال التوجه نحو التحول الرقمي لكافة اركان المنظومة الضريبية.

ومن هذا المنطلق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

١- ما هيه التحول الرقمي وآلياته وكيفية تطبيقة بمنظومة التحاسب الضريبي؟

٣- ما هو دور آليات التحول الرقمي في تطوير منظومة التحاسب الضريبي وما هي انعكاسات ذلك على دعم حصية الايرادات الضريبية؟

٣- كيفية التحقق الاختباري من أثر التحول الرقمي لمنظومة التحاسب الضريبي على حصيلة الايرادات الضريبية؟

٣/١ أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في التعرف على أثر التحول الرقمي لمنظومة التحاسب الضريبي المصرية على حصسلة الايرادات الضريبية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال الأهداف الفرعية التالية:

١- التعرف على ماهية التحول الرقمي وآلياته وكيفية تطبيقة بمنظومة التحاسب الضريبي المصرية.
٢- التعرف على دور آليات التحول الرقمي في تطوير منظومة التحاسب الضريبي وانعكاسات ذلك على دعم حصية الايرادات الضريبية.
٣- التحقق الاختباري من أثر التحول الرقمي لمنظومة التحاسب الضريبي على حصيلة الإيرادات الضريبية.

٤/١ أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من مجموعة عناصر يتمثل أهمها من وجهة نظر الباحث في الآتي:
١- عظم دور الايرادات الضريبية في دعم الموازنة العامة للدولة وتخفيف أعباءها، حيث تعتبر حصيلة الايرادات الضريبية الركيز الاساسية والداعم الأكبر لايرادات الموازنة العامة للدولة. بما تمثله من نسبة ٧٦% من أجمالي ايرادات الموازنة.
٢- الاعتماد الأكبر على حصيلة الايرادات الضريبية في تحقيق المستهدفات المالية والاقتصادية ودعم خطط وعمليات التنمية المستدامة، وتمكين الدولة من استكمال مسيرتها التنموية وتحسين مستوى معيشة المواطنين، والخدمات المقدمة لهم.
٣- تزايد حاجة الدولة الي حصر كافة الممولين من خلال قواعد بيانات رقمية تمكن من تسهيل خدمات الممولين ومحاولة إعادة ثقتهم في منظومة التحاسب الضريبي وقدرتها في الحد من المخالفات والمنازعات القضائية ومن ثم تزايد معدلات حصيلة الايرادات الضريبية.
٤- الدور الفعال للتحول الرقمي لمنظومة التحاسب الضريبي في بناء قواعد بيانات رقمية متكاملة تسهم في توسيع قاعدة المجتمع الضريبي ورفع كفاءة وفاعلية منظومة الضرائب المصرية من خلال توفير الوقت والجهد والتكلفة.

٥-توجه مصلحة الضرائب المصرية نحو التحول الرقمي لمنظومة الضرائب كوسيلة لحصر كافة الممولين والحد من ممارسات التهرب الضريبي، ودمج قطاعات الاقتصاد غير الرسمي مع الاقتصاد الرسمي.

١/٥ تنظيم الدراسة:

تحقيقاً لأهداف الدراسة تم تقسيم الدراسة الي:

١- الإطار العام للدراسة.
٢- الإطار النظري للدراسة.
٣- الدراسة التطبيقية.
٤- النتائج والتوصيات البحثية.

٢- الإطار النظري للدراسة

١/٢ عرض وتحليل الدراسات السابقة:

سيتم عرض وتحليل الدراسات السابقة على النحو التالي:

- **دراسة (سالم، ٢٠١٤):**

تناولت الدراسة دور المراجعة المستمرة في رفع كفاءة الفحص الضريبي في ظل البرامج الذكية وذلك من خلال محاور ثلاث هي محور المراجعة المستمرة، محور تحسين كفائه الفحص الضريبي، محور برامج الضرائب الذكية.

وتوصلت الدراسة إلى ضرورة استخدام مراقبي الحسابات أدوات وأساليب تكنولوجيا المعلومات لتقديم خدمات ومعلومات محاسبية ذات مصداقية يتم نشرها الكترونيا من خلال شبكة الانترنت وكذلك إصدار مصلحة الضرائب للضوابط والإجراءات الرقابية الخاصة بعملية الحصر والفحص الضريبي الالكتروني والربط الشبكي بين المصالح الإيرادية للارتقاء بأداء الفحص الضريبي.

- **دراسة (الشرع، ٢٠١٥) :**

تناولت الدراسة اهتمام هيئات ومنظمات الدول لاستخدام الأساليب المتطورة لاقتصاد المعرفة المتمثلة في تكنولوجيا الاتصالات في أداء وظيفة الفحص الضريبي لضمان دقة التحاسب الضريبي في بغداد.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك بالفعل تأثير بدرجة كبيرة لاقتصاد المعرفة من خلال تكنولوجيا الاتصالات على أداء وظيفة الفحص الضريبي.

- **دراسة (Vishnevsky, V.P.et ,2018)**

تناولت الدراسة التطورات المتسارعة للتكنولوجيا الالكترونية التي أدت إلى تغيرات أساسية في أنظمة الضرائب على المستوي الإقليمي والدولي.
وتوصلت الدراسة الي إستبدال المعاملات الضريبية التقليدية بالمعاملات الرقمية لمواجهة أوجه النقص في الإيردات والحد من زيادة الضغط الضريبي عن طريق تحسين إداء الإداره الضريبية باستخدام البيانات الضخمة مع الضرائب الذكية والعقود الذكيه مما يعني الانتقال إلى الضرائب التلقائية باستخدام تقنيات block chain التي تركز على وظائف تطبيق دفاتر الاستاذ الموزعه للمعاملات التجاريه في الوقت الفعلي.

- **دراسة (Tasalov ،٢٠١٨):**

تناولت الدراسة منهج موجه نحو المخاطر في مجال الرقابة الضريبية في المملكة المتحدة. باستخدام تحليل التقنيات الرقمية الحديثة في ممارسات إدارة الضرائب.
وانتهت الدراسة إلى ضرورة تطبيق أحدث التقنيات الرقمية بتحديد بعض العوامل التي تؤثر على فعالية استخدام التقنيات الرقمية الحديثة في رفع كفاءة عمليات الإدارة الضريبية.

- **دراسة (Nazarov et al, ٢٠١٩):**

تناولت الدراسة التحول الرقمي لإدارة الضرائب من خلال استخدام التقنيات الرقمية الحديثة والمتقدمة والتي تساهم في تطوير وتحديث وتنظيم العمل في الإدارة الضريبية.
وتوصلت الدراسة إلى أن التقنيات الرقمية المطورة والمتقدمة في روسيا سمحت بتحديد بعض العوامل التي تؤثر على كفاءة الإدارة الضريبية، حيث ارتفعت الايرادات

الضريبية بالقيمة الحقيقية بنسبة ١٩٠٩% في نهاية عام ٢٠١٨ نتيجة تطبيق هذه التقنيات التي رفعت من مستوي الإدارة الضريبية في روسيا وجعلتها تحقق مكانة رائدة على مستوي العالم.

- **دراسة (شحاته، ٢٠٢٠):**

هدفت الدراسة الي دراسة وتحليل طبيعة وأهمية تفعيل آليات التحول الرقمي كمرتكز لتعزيز الشمول المالي، ودوره في تطوير المنظومة الضريبية وانعكاس ذلك على الحد من ممارسات التهرب الضريبي.

وتوصلت الدراسة الي أن المنظومة الضريبية المصرية التقليدية تعاني من الضعف والقصور، مما يستلزم أهمية وضرورة تطوير المنظومة الضريبيه بأركانها المختلف، بالإضافة الي وجود علاقة معنوية بين أستخدام آليات التحول الرقمي وتطوير النظام الضريبي المصري في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ كمرتكز للحد من التهرب الضريبي.

- **دراسة (نصير، ٢٠٢١):**

حاولت الدراسة التعرف على أثر التحول الرقمبي لعمليات التحاسب الضريبي وانعكاس ذلك على الحصيلة الضريبية، ومدي إمكانيبة تصميم نموذج مقترح لبرنامج الفصح الذكي لتقديم رؤية حديثة تعتمد على نظام التحول الرقمي يمكن من خلالها تعظيم ومضاعفة الحصيلة الضريبية.

وتوصلت الدراسة إلى أن التحول الرقمبي يعمل على بناء منظومه متكاملة ومحكمه يساهم في تطبيق التحاسب الضريبي الالكتروني بما له من تأثير إيجابي قوي على حصيلة ضرائب القيمة المضافه والضرائب الأخرى وصولا إلى الحصيلة الضريبية الطموحة.

وفي ضوء عرض الدراسات السابقة وبتحليل الباحث لما هدفت وتوصلت اليه كل دراسة من الدراسات السابقة يمكن ملاحظة الآتي:

١- أغلب الدراسات السابقة تمت في بيئات مختلفة بعيداً عن البيئة المصرية، وركزت على الربط بين التقنيات الرقميه الحديثة ودورها في تطوير المنظومة الضريبة ككل.

٢- لم تتعرض أي من الدراسات السابقة وخاصة الدراسات التي تمت في البيئة المصرية لدراسة أثر التحول الرقمي لمنظومة التحاسب الضريبي على حصيلة الإيرادات الضريبية.

لذا ركزت هذه الدراسة على الربط بشكل مباشر بين التحول الرقمي لمنظومة التحاسب الضريبي وحصيلة الايرادات الضريبية ولا سيما في بيئة الاعمال المصرية.

٢/٢ التحول الرقمي ومنظومة الضرائب المصرية:

تُعد مصر من الدول الرائدة فى الوطن العربى فى تطبيق مشروعات التحول الرقمى والتى تحظى بدعم ومتابعة دقيقة من القيادة السياسية، لافتًا إلى أن تطبيق آليات التحول الرقمي يُعد أحد المشروعات الرئيسية للنهوض بالمنظومة المالية بشكل عام ومنظومة الضرائب بشكل خاص مما يحقق فى النهاية أهداف الحكومة المصرية فى التحول الرقمى وحصر الإقتصاد غير الرسمى.

ويعتبر التحول الرقمي خطوة رئيسية لتطوير منظومة التحاسب الضريبي، ورفع كفاءة الفحص الضريبى، بما يسهم فى رفع حصيلة الإيرادات الضريبية على النحو الذي يُساعد فى تحقيق المستهدفات المالية والاقتصادية، وتمكين الدولة من استكمال مسيرتها التنموية وتحسين مستوى معيشة المواطنين، والخدمات المقدمة إليهم، مؤكدًا أن التحول الرقمي لمنظومة الضرائب المصرية سيحدث ثورة في التكامل بين المنظومة الضريبية والمجتمع التجاري من أجل التيسير على المتعاملين وإدخال الاقتصاد الغير رسمي في الاقتصاد الرسمي.

وفي ضوء ذلك يمكن تحديد ماهية التحول الرقمي لمنظومة الضرائب المصرية على النحو التالي:

١/٢/٢مفهوم وخصائص التحول الرقمى:

تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم التحول الرقمي والتي يمكن تناول أهمها على النحو التالي:

عرفت دراسة (Liere-Netheler et al.2018) التحول الرقمي بأنه " استخدام التقنيات الرقمية الحديثة وهي وسائل التواصل الاجتماعي، أو الاجهزة المحمولة، أو التحليلات، أو الاجهزة المدمجة، لتمكين تحسينات الاعمال مثل: تحسين تجربة العملاء، أو تبسيط العمليات، أو إنشاء نماذج أعمال جديدة ".

وتناولت دراسة (Muehiburger et al.2019) مفهوم التحول الرقمي بأنه " عملية تغييرات جوهرية داخل سلسلة خلق القيمة للشركة أو الهيكل الداخلي للشركة والتي تكون إما مسبب أو شرط مسبق لاستخدام التكنولوجيا "، حيث تم التعامل مع موضوع التحول الرقمي بشكل مكثف ضمن المفاهيم الاستراتيجية الجديدة.

كما أشارت دراسة (Vial.2019) الي مفهوم التحول الرقمي بأنه "عملية تهدف إلي تحسين كيان من خلال إطلاق تغييرات كبيرة على خصائصه من خلال مجموعات من تقنيات المعلومات والحوسبة والاتصالات، كما يهدف التحول الرقمي إلى إعادة تصميم الخدمات الحكومية وإعادة تصميمها بشكل كامل لتلبية احتياجات المستخدمين المتغيرة".

وفي ضوء ما سبق يري الباحث أن التحول الرقمي هو نظام تقني يرتكز على استخدام التقنيات الرقمية الحديثة في الاستفادة من الكفاءات الاساسية الحالية داخل المؤسسة وتطويرها لتسهيل وتبسيط التعامل مع كافة الأطراف ذات الصلة. لذلك يرتبط التحول الرقمي بالتغييرات الاستراتيجية في نموذج العمل نتيجة لتنفيذ التقنيات الرقمية.

وباختصار، يُعد التحول الرقمي ظاهرة لها تداعيات تنظيمية واسعة يكون فيها نموذج الأعمال الاساسي للمؤسسة عرضة للتغيير لمواكبة التطورات المحيطه والمتسارعة من خلال استخدام التكنولوجيا الرقمية الحديثة.

وفي ضوء ما سبق يتصف التحول الرقمي بمجموعة من الخصائص يتمثل أهمها فيما يلي:

- الاعتماد بشكل كبير على الأصول غير الملموسة التي تشتمل على الملكية الفكرية واستخدام وتطوير البرمجيات التي تحلل كمية كبيرة من البيانات الناتجة عن الأعمال على منصات الانترنت.
- الاعتماد بشكل أساسي على المهارات والخبرات البشرية المتخصصة، والحاجة المستمرة على تنمية مهارات القدارات البشرية لمواكبة التطور والتغيير المستمر.

- سرعة التوسع والانتشار دون الحاجة للوجود المادي، حيث يمكن للشركات استخدام الانترنت ومنصاته المختلفة لإنشاء علاقات عبر الحدود للمسافات البعيدة مع كافة الأطراف ذات الصلة.

2/2/2أهداف التحول الرقمي:

يمكن تناول أهداف تطبيق منظومة التحول الرقمي على مستويين وذلك على النحو التالي:

- **أهداف تطبيق التحول الرقمي على المستوي العام:**

يوجد مجموعة من الاهداف العامة لتطبيق منظومة التحول الرقمي يتمثل أهمها في الاتي: (Ebert & Duarte. 2018)

- تطبيق نماذج أعمال جديدة ومبتكرة ترتكز على استخدام الوسائل والنظم الالكترونية.
- تبسيط وتسهيل إجراءات منظومة العمل في وقت أسرع وبتكلفة أقل.
- أنشاء قواعد بيانات متكاملة يمكن الاستفادة منها في عملية اتخاذ القرارات.
- تعزيز حماية البيانات الرقمية، والشفافية، والاستقلالية، والثقة.
- تحسين إمكانية الوصول للمتعاملين مع المنظومة وتحسين جودة الخدمات المقدمة لهم.
- توسيع قاعدة التعامل مع الأطراف ذات الصلة بالمنظومة وزيادة توليد الدخل والانتاجية والقيمة المضافة في الاقتصاد.

- **أهداف تطبيق التحول الرقمي على منظومة الضرائب:**

يوجد مجموعة من الاهداف الخاصه المرتبطة بتطبيق التحول الرقمي على منظومة الضرائب يتمثل أهمها في الاتي: (وزارة المالية ،٢٠٢١)

- بناء نظام رقمى متكامل ورفع كفاءة المنظومة الضريبية بما يضمن حصر المجتمع الضريبى بشكل أكثر دقة، وإرساء دعائم العدالة الضريبية.
- ضمان استدامة مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة وزيادة موارد الحصيلة الضريبية وسد نوافذ التجنب الضريبي ومحاربة الفساد وتعزيز الشفافية.
- توحيد الإجراءات وميكنتها وتيسيرها على الممولين أو المكلفين بما يضمن خلق منظومة ضريبية تحفز وتشجع على الاستثمار.

- المساهمة في دعم خطة الشمول المالي وتقديم خدمات إلكترونية مالية مدعومة بالتكنولوجيا الحديثة.
- زيادة عدد المتعاملين مع منظومة الضرائب المصرية من خلال اتباع أحدث الوسائل الإلكترونية وتوفير طرق للتواصل أكثر سهولة وآمنًا.
- إعداد قواعد بيانات حديثة قادرة على تقديم أفضل تنظيم للبيانات وربطها بعمليات اتخاذ القرارات الضريبية.
- الحفاظ على موارد الهيئات الضريبية وزيادة متحصلاتها وكشف حالات عدم الالتزام، والحد من ممارسات التهرب الضريبي خاصة في ظل توجه الحكومة المصرية لتطبيق نظام الفاتورة الإلكترونية.
- بناء جسور الثقة بين الممولين والمتعاملين ومنظومة الضرائب المصرية ونشر ثقافة الوعي الضريبي والالتزام الطوعي.

3/2/2مزايا التحول الرقمي لمنظومة الضرائب:

التحول الرقمي له مزايا عديدة ومتنوعة ليس للعملاء والجمهور فقط، ولكن للمؤسسات الحكومية والشركات ايضاً نذكر منها على سبيل المثال: -

- تحسين الجودة وتبسيط الاجراءات للحصول على الخدمات المقدمة للمستفيدين، وتعزيز رضا الموظفين والعملاء على حد سواء.
- تحديث نماذج العمل لمواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة وتقديم خدمات مبتكرة وابداعية بعيداً عن الطرق التقليدية.
- تمكين المؤسسات الحكومية والشركات على التوسع والانتشار في نطاق أوسع والوصول إلى شريحة أكبر من العملاء والجمهور.
- يعمل التحول الرقمي على تكوين فرق عمل متطورة واستدامة ثقافة الإبداع والتفكير، وتحقيق قيمة تنافسية أعلي من خلال توفير التكلفة والجهد بشكل كبير ويحسن من الكفاءة التشغلية للعمليات ويخفيض نسبة الأخطاء.
- يساعد التحول الرقمي على الاستفادة من التقنيات الحديثة لتصبح أكثر إدراكاً ومرونة في العمل، وقدرة على التنبؤ والتخطيط للمستقبل.

4/2/٢ جهود وزارة المالية فى دعم التحول الرقمى لمنظومة الضرائب المصرية:

بذلت جهودا مُثمرة فى بناء نظام رقمى متكامل لرفع كفاءة الإدارة الضريبية، بما يسهم فى تطبيق نظام "موحد" للفحص والإجراءات الضريبية، وإتاحة الخدمات للممولين إلكترونيا دون الحاجة للذهاب، وذلك من خلال مجموعة من السياسات المالية والإجراءات الضريبية التي تستهدف تحقيق إصلاح ضريبي كفء يقود إلى توسيع القاعدة الضريبية، وإرساء دعائم العدالة الضريبية، وحصر المجتمع الضريبى بشكل أكثر دقة، ودمج الاقتصاد غير الرسمى فى الاقتصاد الرسمي، وزيادة الحصيلة الضريبية. (وزارة المالية،٢٠١٩)

وتركزت هذه الجهود على إطارين أساسيين يتعلقان بتطوير السياسات الضريبية والإدارة الضريبية، وما يتضمنه ذلك من محاور فرعية، مثل تطوير التشريعات والقوانين المتعلقة بالضرائب، وميكنة إجراءات السداد والتحصيل، وتطبيق التحول الرقمى من خلال الإقرارات الضريبية الإلكترونية، وتطوير البنية التحتية ومقار مصلحة الضرائب، وتنمية قدرات العنصر البشري، مما يسهم فى تعزيز مبدأ الحوكمة وحسن إدارة موارد الدولة على نحو انعكس على جدارة آليات تحصيل الإيرادات الضريبية، وفي ضوء ما سبق يمكن تحديد أهم الجهود التي قدمتها وزارة المالية لدعم عمليات التحول الرقمي بمنظومة الضرائب المصرية وذلك علي النحو التالي :

- إصدار نحو ١.٥ مليون بطاقة ضريبية ذكية، تضم خدمات متعددة من المعاملات أهمها السماح بعمليات التوقيع الالكتروني، وهذا المشروع مستمر وأرقامه دائما في تصاعد، حيث قضت على تضارب البيانات، وزادت دقتها، وأنهت مشكلات عمليات إدخال البيانات يدويا.
- إنشاء مركز اتصالات متكامل للرد على كافة الاستفسارات بالسرعة والكفاءة المطلوبة وتقديم الحلول لجميع أنواع الضرائب وذلك من خلال الخط الساخن (١٦٣٩٥)، وتم اختيار العاملين بالمركز على أعلى درجة من الكفاءة والفعالية،

وتم تدريبهم على مهارات التواصل من أجل تحسين مستوى الخدمات المقدمة للممولين والمسجلين في إطار التحول الرقمي ورؤية مصر ٢٠٣٠.

- عقد اتفاقية التعاون المشترك بين شركة SAP LLC مصر وشركة تكنولوجيا تشغيل الحلول الضريبيةE-Tax التابعة لوزارة المالية بالتعاون مع شركة إي فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية بهدف تطوير القدرات الأساسية اللازمة للتحول الرقمي وتقديم الخدمات التكنولوجية المتخصصة، والاستشارات التكنولوجية، وتوفير كافة الموارد البشرية ذات الخبرات والخدمات المتخصصة لتطوير المنظومة الضريبية الإلكترونية الحالية، والارتقاء بالإدارة الضريبية، بما يعمل على تعزيز الحصيلة الضريبية، والتيسير على المتعاملين مع مصلحة الضرائب المصرية من خلال اتباع أحدث الوسائل الإلكترونية.
- عقد الندوات اليومية المجانية لتوعية المتعاملين بالتحول الرقمي لمنظومة الضرائب عن كيفية تقديم الإقرارات الضريبيه الإلكترونيه على منظومة الإجراءات الضريبية المميكنة الجديدة، وكيفية التعامل مع منظومه الفاتورة الإلكترونية والتسجيل والتكويد والتوقيع الإلكتروني، والتي أظهرت نتائج غير مسبوقة، حيث بلغ عدد المسجلين بنظام الاقرار الالكتروني نحو ٢٥٠ ألف ممول منذ تطبيقه في أكتوبر عام ٢٠١٨ ويتعامل منهم شهريا في المتوسط نحو ٢١٥ ألف ممول) وعدد الإقرارات المقدمة خلال مارس ٢٠٢١، أو من حيث الحصيلة الضريبية المحققة مقارنة بالسنوات السابقة.
- ميكنة أكثر من ١٦ إجراء ضريبيًّا تتضمن أكثر من ٦٤ إجراءً فرعيًا من الأعمال الضريبية الرئيسة على مرحلتين، المرحلة الأولى والتي انطلقت في ٣ /١ /٢٠٢١، والتي بموجبها تم ميكنة إجراءات التسجيل والإقرارات والمدفوعات مراكز كبار ومتوسطي الممولين وكبار المهن الحرة على أن يتم استكمال باقي الإجراءات بالمرحلة الثانية والمخطط انطلاقها في ٣٠ /٦ /٢٠٢١، وتشمل الإجراءات الأخرى كالفحص والمراجعة والطعن، وبعدها ستكون كل أعمال الضرائب إلكترونيًّا.

- تصميم الإقرار الضريبي الالكتروني للأشخاص الطبيعية والاعتبارية عن عام ٢٠٢٠ والمقدم خلال الفترة من يناير ٢٠٢١، وبالتالي فإنه يمكننا القول بأن مستقبل السياسة الضريبية في مصر يتجه وبسرعة إلى مسايرة التقدم التكنولوجي الذي يشهده العالم، ومسايرة أحدث النظم الضريبية العالمية، والتي ستكون لها تأثير إيجابي مباشر على المالية العامة للدولة، وتوسيع القاعدة الضريبية، والحد من ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي التي تشهدها مصر.

٣/٢ دور آليات التحول الرقمي في تطوير منظومة التحاسب الضريبي:

تولي القيادة السياسية أهتماماً كبيراً بمشروع التحول الرقمي لمنظومة الضرائب المصرية، وذلك من أجل التيسير على الممولين، وحصر المجتمع الضريبى بشكل أكثر دقة، وإرساء دعائم العدالة الضريبية.، وضم الاقتصاد غير الرسمى فى الاقتصاد الرسمى، ورفع كفاءة التحصيل الضريبى لحق الدولة، على النحو الذي يُساعد فى إرساء دعائم منظومة ضريبية متطورة تُضاهى الدول المتقدمة؛ من أجل تهيئة وتشجيع بيئة الاستثمار، وتوسيع القاعدة التصديرية، وخلق المزيد من فرص العمل. (وزارة المالية، مايو ٢٠٢١)

وفي ضوء توجه القيادة السياسية نحو مشروع التحول الرقمي لمنظومة الضرائب المصرية وضع مصلحة الضرائب المصرية خطة استراتيجية لتطوير المنظومة الضريبية تهدف إلي بناء الثقة مع المجتمع الضريبي من خلال تقديم خدمات ضريبية متطورة تعمل علي تحقيق الالتزام الطوعي، والعمل بكفاءة وفاعلية من خلال كوادر فنية علي درجة عالية من المهنية والاحتراف، والسعي للتحسين المستمر للعمليات الداخلية وتقدم خدمات ضريبية متميزة لتسهيل وتبسيط العملية الضريبية لتعزيز ثقافة الالتزام الطوعي للمجتمع الضريبي، ودعم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة (وزارة المالية، الخطة الاستراتيجية لمصلحة الضرائب المصرية ٢٠١٨).

وانطلاقاً من دعم القيادة السياسية لتنفيذ مشروع التحول الرقمي لمنظومة الضرائب المصرية وفي ضوء الخطة الاستراتيجية لتطوير كافة المحاور التي ترتكز عليها

مصلحة الضرائب المصرية، يمكن تناول ابعاد التحول الرقمي لمنظومة الضرائب المصرية ودورها في دعم حصيلة الإيرادات الضريبية على النحو التالي :

البعد الأول: تحديد أهداف التحول الرقمي لمنظومة الضرائب المصرية:

وإزاء ما تعاني منه منظومة الضرائب التقليدية من أوجه القصور والضعف، تبنت الحكومة المصرية حتمية تطوير كافة محاور المنظومة الضريبية التقليدية والاتجاه بها نحو التحول الرقمي بغرض تحقيق مجموعة من الأهداف التي تلاءم استراتيجة ورؤية مصر ٢٠٣٠، والتي يتمثل أهمها في الآتي: (الرشيدي،٢٠١٦ - زلط، ٢٠١٩)

- *رفع كفاءة المنظومة الضريبية والتيسير على الممولين، وضمان تحصيل حق الدولة، لصالح الاقتصاد القومي وتحفيز الاستثمار ومكافحة التهرب الضريبي وتشجيع الاقتصاد غير الرسمي على الانضمام للاقتصاد الرسمي.*
- *تيسير الاجراءات على الممولين وتسوية الخلافات والمنازعات الضريبية وتخفيف العبء الإداري داخل مصلحة الضرائب، على النحو الذي يُسهم في تحفيز الاستثمار وتشجيع المستثمرين على التوسع في انشطتهم.*
- *تبني منهج الفحص الالكتروني والتخلص من الفحص التقليدي للملفات، وهي مرحلة سابقة لمرحلة الفحص الورقي والمستندي، يتم من خلالها تحلل وتدقق الأرقام الموجودة على " system" الممولين للتأكد من سلامة جميع تعاملات الممولين بيعاً وشراءً، والتأكد إن كان مطلوباً فحص ورقياً أم كوسيلة للحد من عمليات التهرب الضريبي.*
- *مواجهة التهرب الضريبي الذي يضر بالمنافسة بين المنتجين، وقد تم التوجه إلى ميكنة الفاتورة الالكترونية واعتبارها جزءا اساسيا لاعتماد المصروفات لدي مصلحة الضرائب المصرية، ووضع مصلحة الضرائب على نظام الشركات لمعرفة جميع تعاملات الشركة بيعاً وشراءً.*
- *بناء جسور الثقة وتحسين العلاقة بين أطراف المنظومة من خلال تطوير وإعداد جميع أطراف المنظومة الضريبية بالتزامن مع بعضها البعض للربط* فيما بينهم وسرعة انجاز العمليات، حيث أن المنظومة الضريبية تتكون من ثلاثة أركان: التشريع الضريبي، الإدارة الضريبية، والممولين.

- زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية وتحقيق العدالة الضريبية وضبط المجتمع الضريبي بشكل أكثر دقة وتحصيل حق الدولة بما يساعد في زيادة أوجه الإنفاق على مشروعات تحقيق استرتيجة ورؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠.

البعد الثاني: تحديد جوانب القصور بمنظومة الضرائب التقليدية:

وفي سياق توجه القيادة السياسية للتحول الرقمي لمنظومة الضرائب المصرية ومحاولة تطوير كافة اركان المنظومة الضريبية، يستلزم الأمر الوقوف علي كافة جوانب القصور والضعف بمنظومة الضرائب المصرية التقليدية لمحاولة تلافيها والانطلاق من اصلاحها، حيث أشارت العديد من الدراسات الي جوانب القصور والضعف التي تعيق منظومة الضرائب المصرية التقليدية في تحقيق استراتيجة ورؤية مصر ٢٠٣٠، وتتمثل أهم مظاهر القصور والضعف في الآتي: (فهمي،٢٠١١- غنيم،٢٠١٢- السنباطي،٢٠١٣-الناغي،٢٠١٦- زلط ،٢٠١٩).

١- تداخل القوانين والتشريعات الضريبية وتعارضها:

وبإلقاء الضوء على نصوص القوانين الضريبية سواء قانون ضريبية الدمغة رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠، وقانون رسم تنمية الموارد المالية للدولة رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤، وقانون ضريبة الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، وقانون ضريبة القيمة المضافة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ نجد أنها تتضمن خليطًا من القواعد الفنية والإجرائية، الأمر الذي أدى في العديد من الحالات إلى تداخل هذه القواعد مع بعضها البعض وتكرارها رغم وحدة الغاية منها، ورغم وحدة جهة الإدارة القائمة على التطبيق.

٢- انخفاض مستوي الأداء بمنظومة الضرائب التقليدية:

تعاني منظومة الضرائب التقليدية من انخفاض مستوي كفاءة وفاعلية الإدارة الضريبية في أداء أعمالها نتيجة لطول سلسلة الإجراءات الضريبية وضعف مراحلها المختلفة، وما يترتب على ذلك من زيادة حجم المتأخرات الضريبية وعدد المنازعات الضريبية، وارتفاع مستوي ممارسات التهرب الضريبي قبل وأثناء التحاسب الضريبي.

٣- انخفاض مستوي كفاءة الكوادر البشرية بمنظومة الضرائب التقليدية:

تعاني منظومة الضرائب التقليدية من انخفاض مستوي كفاءة وفاعلية الكوادر البشرية في أداء أعمالها نتيجة عدم توافر الإمكانيات البشرية من حيث التأهيل الأساسي والخبرة بالعمل التخصصي والإداري وضعف أهتمام المنظومة بعمليات التدريب والتطوير المستمر للمهارات البشرية المتاحة.

٤- عدم توافر الامكانيات المادية بمنظومة الضرائب التقليدية:

تعاني منظومة الضرائب التقليدية من ضعف وعدم كفاءة وملائمة البنية التحتية المناسبة من حيث عدم توافر المقرات المجهزة بالتأسيس المناسب والأجهزة والأدوات الحديثة مثل الحاسبات الآلية والبرامج والتقنيات المستحدثة وشبكات الانترنت التي تمكن من سرعة وسهولةالوصول.

البعد الثالث: تطوير منظومة الضرائب المصرية لتحقيق متطلبات التحول الرقمي:

وفي ضوء محاولة تحقيق الأهداف المرجوه من تطوير منظومة الضرائب المصرية وعرض وتحليل أوجه القصور والخلل في منظومة الضرائب التقليدية، تبنت الحكومة المصرية حتمية تطوير كافة محاور المنظومة الضريبية التقليدية بما يلائم تلبية متطلبات التحول الرقمي والتي يجب العمل عليها بالتزامن مع بعضها البعض، ويمكن تناول محاور التطويرالتي تبنتها الحكومة المصرية للتحول الرقمي لمنظومة الضرائب المصرية في ضوء استرتيجة ورؤية مصر ٢٠٣٠م على النحو التالي:

المحور الأول: توحيد الإجراءات الضريبية (هندسة الإجراءات):

فقد كان من الضروري تجنبًا لهذا التداخل وسعيًا للتبسيط أن يتم توحيد الإجراءات الضريبية المطبقة على أنواع الضرائب المذكورة ومراجعتها بالقدر الذي يحافظ على الطبيعة الفنية المختلفة لكل نوع من هذه الأنواع، وبالشكل الذي يحافظ على مضمونها ويساعد في الوقت ذاته على تيسير تطبيق قواعدها الموضوعية. وفي ضوء كثرة الإجراءات الضريبية وتداخلها بل وتعارضها في بعض الأحيان تم صدور قانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ والذي يهدف الي:

- دمج الإجراءات الضريبية المختلفة باختلاف أنواع الضرائب، وتبسيط الإجراءات الضريبية ومعالجة المشكلات التي نتجت عن القوانين المتداخلة والمتعارضة.
- الاعتماد على وسائل الميكنه الحديثة في الإجراءات الضريبية، وعدم المساس بالقواعد الإجرائية الثابتة، والتي اعتادت عليها القوانين الضريبية المتعاقبة تحقيقًا للاستقرار في القواعد الضريبية.
- التوحيد الإجرائي على القواعد القابلة للتطبيق على مختلف أنواع الضرائب، الإنهاء الفعلي للمنازعات الضريبية.
- تسهيل وتيسير جميع الإجراءات وتوفير الوقت والجهد والتكلفة، بالإضافة إلى توفير الدقة والشفافية.
- تحقيق أولويات الدولة لتوفير الموارد اللازمة لتحسين الخدمات المقدمة للمواطن من دعم وخدمات أساسية. توسيع القاعدة الضريبية عن طريق "زيادة عدد الممولين وليس نسبة الضريبة" وزيادة نسبة الضرائب للناتج المحلي، والتي تعد أحد المؤشرات الاقتصادية المهمة وهدفًا أساسيًّا للدولة في الوقت الحالي.
- زيادة الحصيلة الضريبية من خلال توسيع القاعدة الضريبية، والتي تعني زيادة عدد الممولين من الأفراد والشركات، وليس زيادة نسب الضرائب القائمة "دخل أو قيمة مضافة وغيرها".
- إرساء دعائم العدالة الضريبية، وحصر المجتمع الضريبي بشكل أكثر دقة، **ودمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي.**

المحور الثاني: تعديل التشريعات والقوانين:

وبإلقاء الضوء على نصوص القوانين الضريبية سواء قانون ضريبة رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ أو قانون رسم تنمية الموارد المالية للدولة رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ أو قانون ضريبة الدخل ٩١ لسنة ٢٠٠٥، أو قانون ضريبة القيمة المضافة ٦٧ لسنة ٢٠١٦، نجد أنها تتضمن خليطًا من القواعد الفنية والإجرائية، الأمر الذي أدى في العديد من الحالات إلى تداخل هذه القواعد مع بعضها البعض وتكرارها رغم وحدة الغاية منها، ورغم وحدة جهة الإدارة القائمة على التطبيق وهي مصلحة الضرائب المصرية.

وفي ضوء كثرة القوانين الصادرة وتداخلها، بل وتعارضها في بعض الأحيان تم إعداد قانون الإجراءات الضريبية الموحد والذي يهدف الي:

- إفراد نصوص خاصة بالإدارة الضريبية لتنظيم بعض أحكام هذه الإدارة، باعتبارها أحد المحاور الثلاثة للمنظومة الضريبية إلى جانب الممول والتشريع .
- المحافظ علي الاستثمارت القائمة وجذب استثمارات جديدة، والمساهمة في تحسين المناخ العام وزيادة المشروعات، وتوفير فرص العمل والتشغيل.
- الحرص على مسايرة التطور الذي تشهده التجارة العالمية فإن لم يكن لدينا ما يواكب صورها الإلكترونية فإن ذلك سوف يؤثر بالسلب على المالية العامة للدولة في مصر.
- محاولة توسيع القاعدة الضريبية وزيادة كفاءة النظام الضريبي في ظل التزام مصر بتوصيات مجموعة العشرين بتطبيق نظام عالمي ومقبول وعادل لجميع **الدول، ولا يكون عرضة للمنازعات.**

المحور الثالث: تطوير بيئة العمل:

أولت وزارة المالية بدعم من القيادة السياسية اهتمامًا كبيرًا بتطوير بيئة العمل لمنظومة الضرائب المصرية من خلال التركيز علي تطوير المقرات وميكنة وتوحيدالإجراءات والقوانين والارتقاء بالعنصر البشري وتوعية الممولين، بحيث تصل إلى بيئة عمل ومنظومة ضريبية متطورة ومحفزة للاستثمار، وتكون في مصاف الدول المتقدمة، بما يسهم في تعظيم القدرات الإنتاجية ورفع معدلات النمو باعتبار ذلك أفضل السبل لتوسيع القاعدة الضريبية، وفي سبيل ذلك تبنت وزارة المالية بناء خطة متكاملة لتطوير بيئة العمل من خلال مجموعة من الإجراءات يتمثل أهمها في الآتي :

- وضع خطة متكاملة لتطوير وتحسين وإعادة هيكلة وتصميم مباني ومقرات مصلحة الضرائب على مستوي محافظات الجمهورية.
- إنشاء عدد من المراكز الضريبية المدمجة وبدأت كمرحلة أولي بأنشاء المراكز الضريبية المدمجة في كل من دمياط وبورسعيد والشيخ زايد في إطار خطة التحول الرقمي بالمحافظات.

- إنشاء عدد من مكاتب الضرائب العقارية ومكاتب الضرائب الجمركية داخل المراكز الضريبية المدمجة من أجل التيسير على الممولين في إطار استراتيجية ورؤية مصر ٢٠٣٠.
- إطلاق المشروع القومي الضخم لتطوير بيئة العمل بمنظومة الضرائب المصرية من أول يناير ٢٠٢١، والذي يتضمن ميكنة ورقمنة الإجراءات الضريبية الموحدة لمنظومة الضرائب والذي يُعد أحد مسارات الخطة الشاملة لتحديث وتطوير بيئة العمل بالمنظومة الضريبية.
- إطلاق مبادرة لرفع كفاءة تحصيل ضريبة القيمة المضافة، إيمانًا بأن المواطن شريك أصيل في حوكمة النظم الضريبية، ومكافحة التهرب الضريبي.
- تحديث المنظومة الضريبية وميكنتها بهدف تسهيل وتيسير جميع الإجراءات وتوفير الوقت والجهد والتكلفة، بالإضافة إلى توفير الدقة والشفافية، والمساهمة في تحقيق أولويات الدولة لتوفير الموارد اللازمة لتحسين الخدمات المقدمة للمواطن من دعم وخدمات أساسية.

المحور الرابع: رفع كفاءة العاملين والهيكل التنظيمي:

في ظل التعديلات التي تمت على قانون الضرائب على الدخل وقانون القيمة المضافة، وإصدار قانون الإجراءات الضريبية الموحد كان لزامًا على مصلحة الضرائب المصرية في إطار الخطة الإستراتيجية القومية والتحول الرقمي التوجة الضروري لوضع هيكل تنظيمي جديد لمنظومة الضرائب المصرية، وفي ضوء ذلك تبنت وزارة المالية مجموعة من الإجراءات لإعادة الهيكلة بما يتلائم مع التحول الرقمي لمنظومة الضرائب المصرية، وتضمن ذلك عدة إجراءات يتمثل أهمها:

- إعادة هيكلة مصلحة الضرائب المصرية بالتعاون مع المتخصصين في الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، والإعلان عن هيكل وظيفي جديد للعاملين ودمج كامل بين العاملين بمصلحة ضرائب الدخل والعاملين بمصلحة ضرائب القيمة المضافة، والتي طالما طالب بها العديد من الممولين والعاملين منذ صدور

القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥، لتسهيل مهمة الممول في التعامل مع مصلحة الضرائب وتوحيد ملف الممولين، بدلًا من إرهاقه وتضييع وقته بين المصلحتين.

- دمج كل من مصلحتى الضرائب العامة وضرائب القيمة المضافة وذلك حتى نتمكن من توحيد الإجراءات والتيسير على الممولين، بالإضافة الي أقتراح دمج مأموريات القيمة المضافة داخل مأموريات ضريبة الدخل بحيث يتعامل الممول مع مأمورية واحدة فقط لفحص جميع أنواع الضرائب الخاصة به من خلال ملف واحد تابع لمأمورية وحيدة.
- توجة إهتمام وزارة المالية نحو إنشاء الوحدات الضريبية المتخصصة كوحدة الضرائب على الثروة العقارية ووحدة الضرائب الجمركية وتبعيتها المباشرة لمكتب رئيس مصلحة الضرائب.
- توجة إهتمام وزارة المالية نحو إنشاء مركز متوسطي الممولين ومأموريات المهن الحرة بعد نجاح فكرة مركز كبار الممولين.
- إنشاء مركز اتصالات متكامل للرد على كافة الاستفسارات بالسرعة والكفاءة المطلوبة لجميع أنواع الضرائب وذلك من خلال الخط الساخن ١٦٣٩٥ في إطار التحول الرقمي ورؤية مصر ٢٠٣٠.

المحور الخامس: الميكنة الشاملة لمنظومة الضرائب:

يأتي المشروع القومي الضخم الذي تبنته وزارة المالية لميكنة الإجراءات الضريبية وتوحيدها متناسقًا ومتكاملًا مع قانون الإجراءات الضريبية الموحد، والذي تمت الموافقة علية بمجلس النواب في الفصل التشريعي الأول عام ٢٠٢٠. كما يعتبر مشروع الميكنة الذي تسعى منظومة الضرائب المصرية لتطبيقه من أجل تفعيل آليات التحول الرقمي في إطار استراتيجية ورؤية مصر ٢٠٣٠، أمر ضرورياً وملحاً من اجل حصر المجتمع الضريبي وضم الاقتصاد غير الرسمي من خلال ميكنة كافة الإجراءات، مشيراً إلى أن دمج الاقتصاد غير الرسمى تحت المظلة الشرعية سوف يساعد علي زيادة إيرادات الحصيلة الضريبية، وذلك من خلال ضبط العمل بالسوق

المصرى، كما أنه يُعد خطوة هامة في تحديث النظام الضريبي المصري وضبط المعاملات التجارية في الأسواق ومنع التهرب الضريبي.

وتم انطلاق المشروع الضخم لميكنة منظومة الضرائب المصرية من أول يناير ٢٠٢١، والذي يعد أحد مسارات الخطة الشاملة لتحديث وتطوير منظومة الإدارة الضريبية وميكنتها، وذلك بهدف رفع كفاءة المنظومة الضريبية وتبسيط وميكنة وتوحيد الإجراءات الضريبية والتيسير على الممولين وحصر المجتمع الضريبي بشكل أكثر دقة لتوسيع قاعدة المجتمع الضريبي وتحقيق العدالة الضريبية وضمان تحصيل حق الدولة ومكافحة التهرب الضريبي ودمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي لدفع عجلة التنمية المستدامة وتهيئة بيئة الاستثمار الداخلي والخارجي.

البعد الرابع: آليات التحول الرقمى لمنظومة التحاسب الضريبى ودورها فى دعم حصيلة الايردات الضريبية:

ولقد اعتمد التحول الرقمي على مجموعة من الآليات التي تمكنه من تحديث وميكنة نظم العمل بمنظومة الضرائب المصرية بكافة أنواعها المختلفة وتمثلت هذه الآليات في الآتي:

١- أصدار البطاقات الضريبية المؤمنة.
٢- منصة الإجراءات الضريبية الموحدة.
٣- تقارير الاعمال الذكية للفحص الضريبي.
٤- ميكنة نظم التحصيل والسداد (الدفع الالكتروني).
٥- نظام تتبع العمليات المتشابكة.
٦- الاقرارات الضريبية الالكترونية
٧- الفاتورة الضريبية الالكترونية

وعلي الرغم من الدور الهام لكل هذه الآليات السابق الا أنه يمكن تركيز الاهتمام على آليات التحول الرقمي ذات الدور المباشر الفعال في تحسين ورفع كفاءة منظومة التحاسب الضريبي الامر الذي ينعكس بشكل إيجابي علي دعم حصيلة الإيرادات الضريبية والحد من

ممارسات التهرب الضريبي ودمج الاقتصاد غير **الرسمي في الاقتصاد الرسمي، ويمكن عرض وتوضيح تلك الآليات على النحو الآتي:**

أولاً: الإقرارات الالكترونية:

تعرف الإقرار الالكتروني بأنه نموذج تصممه الإدارة الضريبية لجمع معلومات عن نشاط الممول، ويقوم الممول بإعداده وتقديمه للمصلحة سنوياً ويشتمل علي معلومات مالية وغير مالية حول دخول وثروات الممولين، وتعتمد عملية التحاسب الضريبي في تحديد الوعاء الضريبي والضريبة المستحقة علي ما يقدمه ويقر به الممول من معلومات عن صافي دخله والضريبة المستحقة عليه ويرفق به المستندات المؤيدة له .

ويمكن توضيح خصائص تطبيق نظام الاقرارات الالكترونية في الآتي:

- يوفر خدمة فعالة من خلال قدرة الممول على الدخول الي سجله الضريبي الإلكتروني من خلال أي حاسب خلال ٢٤ ساعة بدون الحاجة الي أي أدوات أو برامج مساعدة.
- تقليل العبء على الممول من خلال تيسير عملية ملء وتقديم الإقرار الضريبي حيث يتيح القدرة على ملء الإقرار الكترونياً عبر الويب.
- نظام يتيح للعميل تسجيل فواتير المبيعات والمشتريات متضمنة رقم التسجيل الضريبى للبائع والمشترى.
- تخصيص مساحة تخزينية لكل ممول تتيح له القدرة على تخزين تعاملات الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبية والدخول إليها في أي وقت ومن أي مكان، كما يتم تخزين فواتير المبيعات والمشتريات لتطبيق القيمة المضافة.
- سهولة إدارة السجل الضريبي الالكتروني عبر التطبيقات المتاحة على عدة أنظمة بما فيها الهواتف النقالة. مما يسهل عملية التحاسب والتحقق من صحة بياناته.

ويتضمن تطبيق نظام تقديم الاقرارات الضريبية الالكترونية بمنظومة الضرائب المصرية المرور بعدة مراحل يمكن تناولها علي النحو الآتي:

- **المرحلة الاولي: إلزام الأشخاص الاعتبارية بتقديم الإقرارات الضريبية إلكترونيا وفقاً للقرار الوزاري رقم ٢٢١ لسنة ٢٠١٨، وتم إطلاق النظام تجريبيا فى أكتوبر ٢٠١٨.**
- **المرحلة الثانية: إلزام شركات الأموال "عدا شركات الأشخاص" بتقديم إقراراتهم الضريبية إلكترونيا وفقاً للقرار الوزاري رقم ٧٤٤ لسنة ٢٠١٨.**
- **المرحلة الثالثة: إلزام المسجلين فى ضريبة القيمة المضافة بتقديم إقراراتهم الضريبية الشهرية إلكترونيا وفي وفقاً للقرار الوزاري رقم ٦٩٥ الصادر في ديسمبر ٢٠١٨.**
- **المرحلة الربعة: إلزام شركات الاشخاص بتقديم الإقرارات الضريبية إلكترونيا اعتبارا من يناير ٢٠٢٠ واختياريا للشخص الطبيعي وفقاً للقرار الوزاري رقم ٣٥٨ لسنة ٢٠١٩.**

وتستهدف منظومة الضرائب المصرية من خلال تطبيق نظام الاقرارات الالكترونية تحقيق مجموعة من الأهداف يتمثل أهمها في الآتي:

- **إنهاء حالات التكدس من خلال تخفيض عدد مرات تردد الممولين والمسجلين علي مأموريات الضرائب مما يتيح الوقت لموظفي المأمورية في عمليات الفحص والمراجعة.**
- **أمكانية الربط المعلوماتي للبيانات المالية المتشابكة بين الممولين مما يُمكن من أكتشاف التلاعب في البيانات والحد منها.**
- **تمكين مأموري الضرائب من القيام بمهامهم الاساسية في فحص الملفات الضريبية خاصة ذات القيم الكبيرة للحد من التهرب الضريبي، وتدعيم الاقتصاد القومي.**

ثانياً : الفاتورة الالكترونية:

تعرف الفاتورة الإلكترونية بأنها نظام مركزي يعمل على تحويل عمليات الفاتورة اليدوية أو الورقية إلى نسخة رقمية من خلال التحول الرقمي لجميع التعاملات التجارية بأحدث الأساليب التقنية، بما يُمكن مصلحة الضرائب من المتابعة والتحقق والمراجعة اللحظية لكافة التعاملات التجارية بين الشركات بعضها البعض وتبادل

بيانات كافة الفواتير لحظياً بصيغة رقمية دون وجود أى تعاملات ورقية، مؤكداً أن هذه المنظومة ستساعد على التحقق من صحة بيانات مصدر الفاتورة، ومتلقيها، ومحتوياتها شكليًا، وموضوعيا.

وأوضحت وزارة المالية أن هناك عدة ضوابط وشروط فنية يجب على هذه الشركات أن تلتزم بها عند الانضمام لنظام الفاتورة الالكترونية هى استخراج شهادة التوقيع الإلكترونى، واستخدام نظام تكويد الموحد، وتنفيذ إجراءات تسجيل الشركة بمنظومة الفاتورة الإلكترونية بإستخدام رقم التسجيل الضريبى والإيميل الخاص بالشركة، لافتًا إلى أنه يجب توفير البيانات اللازمة لتسجيل مسؤول إدارة منظومة الفاتورة الضريبية الإلكترونية بالشركة وهي الإسم، والصفة، والرقم القومى، ورقم الهاتف، والإيميل الشخصى، ويمكن توضيح خصائص تطبيق نظام الفاتورة الالكترونية علي النحو الآتي: (وزارة المالية[1]،قرار رقم ١٨٨ لسنة ٢٠٢١)

- وجود شكل ومحتوي موحد للفاتورة الالكترونية علي المنظومة الضريبية ويسجل عليه رقم فردي لكل فاتورة الكترونية ويسمي بالرقم التعريفي، ويتم تكويد السلع والخدمات داخل الفاتورة الالكترونية بنظام تكويد موحد.
- ترسل المنظومة أخطارات لحظية لكل من البائع والمشتري لمشاراكاتهم في بيانات الفواتير الالكترونية، بالإضافة لامكانية تبادل الفواتير وإشعارات الخصم وإشعارات الإضافة مع الأطراف والشركات الأخرى.
- يتيح نظام الفاتورة الالكترونية حفظ بيانات الفاتورة واستعراضها وطباعتها، كما أنه يتيح إمكانية إصدار الفاتورة باللغتين العربية والانجليزية.
- يتيح نظام الفاتورة الالكترونية امكانية ربطها ببرامج تخطيط موارد المؤسسة ERB وتحقيق التكامل، كما تعمل مصلحة الضرائب خلال الفترات القادمة على محاولة ربط الفاتورة الالكترونية بالإقرار الالكتروني.

[1] وأصدرت وزارة المالية القرار رقم (١٨٨) لسنة ٢٠٢٠ بشأن إلزام المسجلين بإصدار فواتير ضريبية إلكترونية تتضمن التوقيع الإلكتروني لمُصدرها، والكود الموحد الخاص بالسلعة أو الخدمة محل الفاتورة المعتمدة من مصلحة الضرائب المصرية

- يتيح نظام الفاتورة الالكترونية حق تعديل الفواتير بإصدار إشعارات الخصم أو الإضافة على الفاتورة أو إلغاء الفاتورة كلياً وإصدار فاتورة أخري وذلك خلال الفترة المحددة قانونياً.
- يتطلب نظام الفاتورة الالكترونية في حالة العملاء المسجلين ضريبياً ادخال الرقم الضريبي للمشتري لإصدار الفاتورة، كما أنه في حالة العملاء غير المسجلين ضريبياً يتطلب إدخال الرقم القومي للمشتري بدلاً من الرقم الضريبي.
- يعمل نظام الفاتورة الالكترونية على أنشاء ملف رقمي للممولين ليتم التعامل من خلاله مع المصلحة، ويتم ربط هذا الملف الرقمي ببيانات الممول المسجلة لدي المصلحة.
- يعمل نظام الفاتورة الالكترونية على التوقيع الالكتروني لكل فاتورة مصدرة ويعتبر التوقيع الالكتروني تمثيلاً قانونياً عن الشركة في جميع تعاملاتها.

وجاء قرار مصلحة الضرائب المصرية رقم ٤٤٣ لسنة ٢٠٢١ تطبيقاً لقرار وزارة المالية رقم (١٨٨) بشأن إلزام المسجلين بإصدار فواتير ضريبية إلكترونية وتضمن تطبيق هذه القرار المرور بالمراحل الآتية:

المرحلة الأولى:

تم تطبيق المرحلة الأولي لمنظومة الفاتورة الإلكترونية بإلزام المجموعة الاولى من الشركات المسجلة في مأموريتى الاستثمار والمساهمة بالقاهرة، وتم التطبيق على ١٣٤ شركة مسجلة بمركز كبار الممولين بإصدار فواتير ضريبية إلكترونية عن مبيعاتها من السلع أو ما تؤديه من خدمات.

المرحلة الثانية:

تم تطبيق المرحلة الثانية لمنظومة الفاتورة الإلكترونية في ١٥ فبراير ٢٠٢١ بإلزام ٣٤٧ شركة مسجلة بالمركز الضريبي لكبار الممولين بإصدار فواتير ضريبية إلكترونية عن مبيعاتها من سلع أو ما تؤديه من خدمات، ليصبح بذلك اجمالي عدد الشركات ٤٧١ من كبار الشركات انضمت الي المنظومة خلال المرحلتين السابقتين وارسلت ٧ مليون فاتورة الكترونية على المنظومة.

المرحلة الثالثة:

تم تطبيق المرحلة الثالثة لمنظومة الفاتورة الإلكترونية في ١٥ مايو ٢٠٢١. على باقي الشركات المسجلة بمركز كبار الممولين، وأوضحت مصلحة الضرائب أنه بعد الانضمام لمنظومة الفاتورة الإلكترونية سيكون لزامًا على الشركات تسجيل مبيعاتهم ومشترياتهم على النظام الإلكتروني التابع لمصلحة الضرائب وذلك وفقًا للمادة ٣٥ من قانون الإجراءات الضريبية الموحد، بالإضافة إلى إلزام كل ممول بإصدار فاتورة ضريبية أو إيصال في شكل إلكتروني طبقًا للمادة ٣٧ من نفس القانون لافتا إلى أنه يمكن أيضا للشركات التي لم يشملها قرار الإلزام استخدام منظومة الفواتير الإلكترونية حال رغبت في ذلك.

المرحلة الربعه والخامسة:

تم تطبيق المرحلة الرابعة لمنظومة الفاتورة الإلكترونية فى ١٥ سبتمبر ٢٠٢١ بالتطبيق على كافة الشركات المسجلة بمركز متوسطى الممولين (القاهرة) ومركز كبار ممولى المهن الحرة (بمدينة نصر).

وتم تطبيق المرحلة الخامسة لمنظومة الفاتورة الإلكترونية فى ١٥ ديسمبر ٢٠٢١ بإلزام عدد (٣٧٣٧) من الشركات المسجلة فى مأموريتي الاستثمار والمساهمة بالقاهرة.

وأشارت مصلحة الضرائب إن إجمالى عدد الشركات التي قامت برفع الوثائق الإلكترونية على بيئة التشغيل الفعلى لمنظومة الفاتورة الإلكترونية بمراحلها الخمسة بلغ ما يقرب من ٣٤٠٠ شركة، موضحًا أن أكثر من ٧٠ مليون فاتورة إلكترونية تم إرسالها على المنظومة منذ بداية تفعيلها حتى الآن بمتوسط يومي أكثر من نصف مليون فاتورة إلكترونية لحظية في اليوم، كما أنه بلغ عدد الممولين الذين أرسلوا وثائق على المنظومة طواعية أى خارج قرارات الإلزام ٢٣٦ ممول.

وتستهدف منظومة الضرائب المصرية من خلال تطبيق نظام الفاتورة الالكترونية ضبط علميات التحاسب الضريبي من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف يتمثل أهمها في الآتي:

- **تسهيل وتسريع الإجراءات الضريبية وتسير التعاملات للعملاء والممولين.**
- المتابعة اللحظية لكافة التعاملات التجارية بين الشركات وبعضها البعض بما يمكن من حصر مجتمع الضريبي.
- سرعة ودقة عمليات الفحص والتحقق والمراجعة والحد من استخراج الفواتير الوهمية وكذلك الحد من التلاعب والغش في بيانات الفواتير المقدمة لمصلحة الضرائب.

ويتضح من خلال عرض وتحليل الآليتين السابقتين وهما الاقرارات الالكترونية والفواتير الالكترونية أنهما يحسنان كفاءة التحاسب الضريبي، حيث يتحقق من خلال تطبيق هاتين الآليتين بمنظومة الضرائب المصرية الأهداف الآتية:(نصر ٢٠١٧)

١- يوفر الإقرار الالكتروني والفاتورة الالكترونية مستندات موثقة موقع عيها من قبل الممول يمكن الاعتماد عليها في إلزام الممول بما قدمه من معلومات لا يمكن الرجوع عنها أو عدم الإقرار بصحتها.

٢- يوفر الإقرار الالكتروني والفاتورة الالكترونية معلومات عن الممول ونشاطه وكافة وكافة تعاملاته مع الأطراف الأخرى سواء كانت أفراد أو شركات أو جهات حكومية.

٣- يوفر الإقرار الالكتروني والفاتورة الالكترونية أمكانية الربط بين المعلومات المتبادلة والمتشابكة بين الممولين والشركات والجهات الحكومية وهو ما يمكن من حصر المجتمع الضريبي والحد من ممارسات التهرب الضريبي.

وفي ضوء تلك الأهداف نجد أن تطبيق هاتين الاليتين يسهم في بناء قواعد بيانات تُمكن من متابعة الموقف الضريب للممول بدقة طوال العام، والفحص الالكتروني لملفات فواتير المشتريات والمبيعات ومراجعة الملف قبل رفعه على المنظومة وتحديد الأخطاء الموجودة بالفاتورة وإظهارها للممول ليقوم بإصلاحها قبل إرسالها للمصلحة، والربط بين العمليات المتشابكة للممولين بعضهم البعض بما يُمكن من أكتشاف التلاعب في بيانات الفواتير والحد منها، وكذلك القضاء على الاسوق الموازيه والاقتصاديات غير الرسميه ودمجها في قطاعات الاقتصاد الرسمي، الأمر

الذي ينعكس بشكل أيجابي علي الحد من ممارسات التهرب الضريبي وتقليل الفجوة الضريبية ودعم حصيلة الإيرادات الضريبية.

٣- الدراسة التطبيقية

١/٣ منهجية الدراسة التطبيقية:

تهدف الدراسة الي التعرف علي دور آليات التحول الرقمي لمنظومة التحاسب الضريبي علي دعم حصيلة الإيرادات الضريبية وانعكاساتها في الحد من حالات التهرب الضريبي في إطار تحقيق استراتيجة ورؤية مصر ٢٠٣٠م ، من خلال قياس التغير في حصيلة الإيرادات الضريبية قبل وبعد تفعيل استخدام آليات التحول الرقمي لمنظومة التحاسب الضريبي بأنواعها المختلفة، وذلك من واقع بيانات حصيلة إيرادات الضرائب المصرية خلال الفترة من ٢٠١٦/٦ الي ٢٠٢١/٦ وتغطي تلك الفترة بيانات ما قبل وما بعد تفعيل استخدام آليات التحول الرقمي لمنظومة التحاسب الضريبي.

١/١/٣ فروض الدراسة:

يمكن صياغة عدة تساؤلات قابلة للإجابة في ضوء الإثبات أو النفي، وتعتمد هذه الأسئلة على الكشف الميداني بشأن دور التحول الرقمي لمنظومة الضرائب المصرية في دعم الإيرادات الضريبية وانعكاساتها في الحد من حالات التهرب الضريبي في إطار تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠م، ويمكن صياغة فروض الدراسة في صورة فرض العدم وذلك على النحو الآتي:

- الفرض الأول:

ينص الفرض الأول علي " لا يوجد تأثير دال احصائياً لتفعيل استخدام آليات التحول الرقمي لمنظومة التحاسب عن ضريبة الشركات في دعم حصيلة الإيرادات الضريبية ".

- الفرض الثاني:

ينص الفرض الثاني علي " لا يوجد تأثير دال احصائياً لتفعيل استخدام آليات التحول الرقمي لمنظومة التحاسب عن ضريبة القيمة المضافة في دعم حصيلة الإيرادات الضريبية ".

ـ الفرض الثالث:

ينص الفرض الثالث علي " لا يوجد تأثير دال احصائياً لتفعيل استخدام آليات التحول الرقمي لمنظومة التحاسب الضريبي عن الضرائب الأخرى في دعم حصيلة الإيرادات الضريبية ".

الفرض الرابع:

ينص الفرض الثالث علي " لا يوجد تأثير دال احصائياً لتفعيل استخدام آليات التحول الرقمي لمنظومة التحاسب عن الضرائب المختلفة في دعم حصيلة الإيرادات الضريبية ".

٢/١/٣: متغيرات الدراسة:

وفقا لفروض الدراسة تم صياغة نموذج الدراسة في الشكل الآتي:

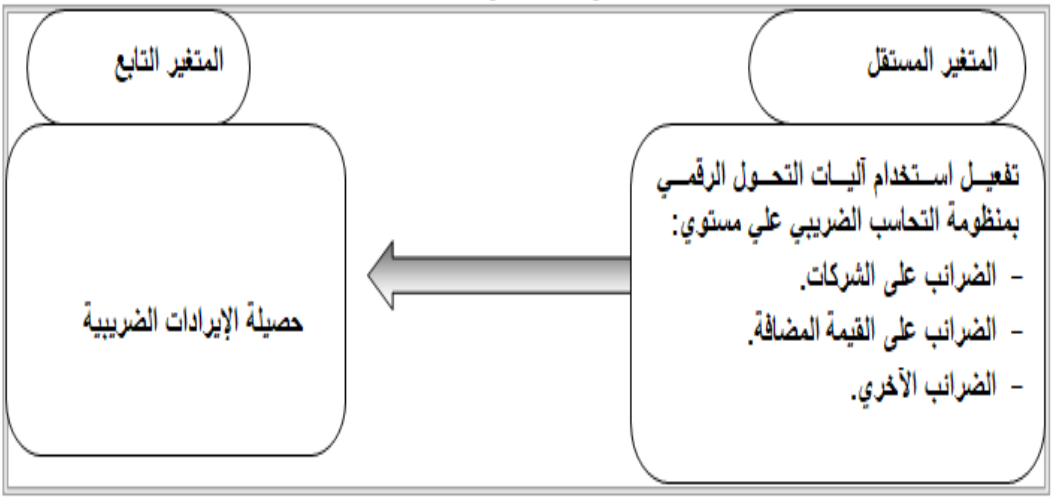

شكل رقم (١) العلاقة بين متغيرات الدراسة

(المصدر: إعداد الباحث)

٣/١/٣ بيانات الدراسة:

اعتمد الباحث في تحديد فترة الدراسة على الفترة السابقة واللاحقة لتبني الحكومة المصرية لتفعيل استخدام آليات التحول الرقمي لمنظومة التحاسب الضريبي وهي الفترة من من

٢٠١٦/٦ الي ٢٠٢١/٦، وتم الحصول على حصيلة الإيرادات الضريبية خلال هذه الفترة من واقع بيانات (وزارة المالية، مصلحة الضرائب المصرية).

وتم تصنيف حصيلة إيرادات الضرائب المصرية المختلفة خلال فترة الدراسة الي ثلاثة أنواع (بغرض التحقق من أثر تفعيل استخدام آليات التحول الرقمي لمنظومة التحاسب الضريبي في كل نوع من أنواع الضرائب الثلاثة على حصيلة الإيرادات الضريبية الناتجة منه) وذلك على النحو التالي:

١- حصيلة إيرادات ضريبة الشركات.
٢- حصيلة إيرادات ضريبة القيمة المضافة.
٣- حصيلة إيرادات الضرائب الأخرى.

وتحقيقاً لأهداف الدراسة واختبار صحة فروضها تم تقسيم بيانات حصيلة الإيرادات الضريبية خلال فترة الدراسة من ٢٠١٦/٦ الي ٢٠٢١/٦ الي فترتين وذلك على النحو الموضح في الجدول التالي:

جدول رقم (١)

	الفترة السابقة لتفعيل آليات التحول الرقمي			الفترة التالية لتفعيل آليات التحول الرقمي		
أنواع الضرائب	الحصيلة الايرادية خلال الثلاث سنوات قبل تفعيل آليات التحول الرقمي			الحصيلة الايرادية خلال الثلاث سنوات بعد تفعيل آليات التحول الرقمي		
	٢٠١٦/٦	٢٠١٧/٦	٢٠١٨/٦	٢٠١٩/٦	٢٠٢٠/٦	٢٠٢١/٦
ضرائب الشركات	٤٠	٤٧	٦١	٨٦	١١١	١٤٥
ضرائب القيمة المضافة	١٦٠	١٨٤	٢٦١	٣٠٩	٣٦٤	٤٠١
الضرائب الأخري	١٥٢	٢٣١	٣٠٧	٣٤١	٣٨١	٤١٨
أجمالي حصيلة الايرادات	٣٥٢	٤٦٢	٦٢٩	٧٣٦	٨٥٦	٩٦٤

٢/٣ نتائج اختبار فروض الدراسة:

يحاول الباحث من خلال هذا الجزء من الدراسة التحقق الاختباري من مدي صحة الفروض التي تشملها الدراسة وذلك على النحو التالي:

- الفرض الأول:

ينص الفرض الأول علي " لا يوجد تأثير دال احصائياً لتفعيل استخدام آليات التحول الرقمي لمنظومةالتحاسب عن ضريبة الشركات في دعم حصيلة الإيرادات الضريبية ".

ويمكن التحقق الاختباري من صحة هذا الفرض بأستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط Correlation ويمكن توضيح نتائج هذا التحليل من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٢)

المتغير	اختبار T		تحليل الارتباط R	
	القيمة	المعنوية	القيمة	المعنوية
ضرائب الشركات	3,557	0,024	0,993	0,03

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- يشير اختبار T- Test الي وجود فروق معنوية بين حصيلة إيرادات ضريبية الشركات في السنوات بعد تفعيل استحدام آليات التحول الرقمي لمنظومة التحاسب الضريبي للشركات عن السنوات قبل تفعيل استخدام آليات التحول الرقمي وبمستوي معنوية (0,024)، مما يعني أن هناك تأثير دال احصائياً لتفعيل استخدام آليات التحول الرقمي علي الحصيلة الايرادية لضريبة الشركات.
- ويشير تحليل الارتباط الخطي R الي وجود علاقة ارتباط طردية قوية بمعامل قيمته (0,993)، مما يعني أن تفعيل استخدام آليات التحول الرقمي لمنظومة التحاسب عن ضريبة الشركات أدي الي زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية.
- بناء علية تكون نتيجة اختبار الفرض الإحصائي الأول هي:

عدم صحة فرض العدم وقبول الفرض البديل الأول القائل وهو " يوجد تأثير دال احصائياً لتفعيل استخدام آليات التحول الرقمي لمنظومة التحاسب عن ضريبة الشركات في دعم حصيلة الإيرادات الضريبية ".

الفرض الثاني:

ينص الفرض الثاني علي " لا يوجد تأثير دال احصائياً لتفعيل استخدام آليات التحول الرقمي لمنظومة التحاسب عن ضريبة القيمة المضافة في دعم حصيلة الإيرادات الضريبية ".

ويمكن التحقق الاختباري من صحة هذا الفرض بأستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط Correlation ويمكن توضيح نتائج هذا التحليل من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٣)

المتغير	اختبار T		تحليل الارتباط R	
	القيمة	المعنوية	القيمة	المعنوية
ضرائب القيمة المضافة	3,858	0,018	0,997	0,036

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- يشير اختبار T- Test الي وجود فروق معنوية بين حصيلة إيرادات ضريبية القيمة المضافة في السنوات بعد تفعيل استحدام آليات التحول الرقمي لمنظومة التحاسب الضريبي للقيمة المضافة عن السنوات قبل تفعيل استخدام آليات التحول الرقمي لمنظومة ضرائب القيمة المضافة وبمستوي معنوية (0,018)، مما يعني أن هناك تأثير دال احصائياً لتفعيل استخدام آليات التحول الرقمي على الحصيلة الايرادية لضريبة القيمة المضافة.
- ويشير تحليل الارتباط الخطي R الي وجود علاقة ارتباط طردية قوية بمعامل قيمته (0,997)، مما يعني أن تفعيل استخدام آليات التحول الرقمي لمنظومة التحاسب الضريبي للقيمة المضافة أدي الي زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية.
- بناء علية تكون نتيجة اختبار الفرض الإحصائي الأول هي:

عدم صحة فرض العدم وقبول الفرض البديل الثاني القائل " يوجد تأثير دال احصائياً لتفعيل استخدام آليات التحول الرقمي لمنظومة التحاسب الضريبي للقيمة المضافة في دعم حصيلة الإيرادات الضريبية ".

الفرض الثالث:

ينص الفرض الثالث علي " لا يوجد تأثير دال احصائياً لتفعيل استخدام آليات التحول الرقمي لمنظومة التحاسب الضريبي عن الضرائب الآخري في دعم حصيلة الإيرادات الضريبية ".

ويمكن التحقق الاختباري من صحة هذا الفرض بأستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط Correlation ويمكن توضيح نتائج هذا التحليل من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٤)

المتغير	اختبار T		تحليل الارتباط R	
	القيمة	المعنوية	القيمة	المعنوية
الضرائب الأخري	3,002	0,040	1,000	0,005

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- يشير اختبار T- Test الي وجود فروق معنوية بين حصيلة إيرادات ضريبية القيمة المضافة في السنوات بعد تفعيل استحدام آليات التحول الرقمي لمنظومة التحاسب الضريبي لانواع الضرائب الأخري عن السنوات قبل تفعيل استخدام آليات التحول الرقمي لمنظومة التحاسب الضريبي لانواع الضرائب الأخري وبمستوي معنوية (0,040)، مما يعني أن هناك تأثير دال احصائياً لتفعيل استخدام آليات التحول الرقمي على الحصيلة الايرادية الناتجه من الضرائب الأخري.
- ويشير تحليل الارتباط الخطي R الي وجود علاقة ارتباط طردية قوية بمعامل قيمته (1)، مما يعني أن تفعيل استخدام آليات التحول الرقمي لمنظومة التحاسب الضريبي لانواع الضرائب الأخري أدي الي زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية.
- بناء علية تكون نتيجة اختبار الفرض الإحصائي الأول هي:

عدم صحة فرض العدم وقبول الفرض البديل الثالث القائل " يوجد تأثير دال احصائياً لتفعيل استخدام آليات التحول الرقمي لمنظومة التحاسب الضريبي عن الضرائب الآخري في دعم حصيلة الإيرادات الضريبية ".

الفرض الرابع

ينص الفرض الرابع على " لا يوجد تأثير دال احصائياً لتفعيل استخدام آليات التحول الرقمي لمنظومة التحاسب عن الضرائب المختلفة في دعم حصيلة الإيرادات الضريبية ".

ويمكن التحقق الاختباري من صحة هذا الفرض بأستخدام تحليل الانحدار التدريجي_ Stepwise Regression والذي يوضح علاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة وهي تفعيل استخدام آليات التحول الرقمي لمنظومة التحاسب الضريبي عن انواع الضرائب المختلفة (الشركات، القيمة المضافة، والضرائب الأخرى) والمتغير التابع وهو دعم حصيلة الإيرادات الضريبية، ويحدد أي من المتغيرات المستقلة يكون الأكثر تأثيراً في دعم حصيلة إيرادات الضرائب المصرية، ويمكن توضيح نتائج هذا التحليل من خلال الجدول التالي الآتي:

جدول رقم (٥)

المتغيرات	B	اختبار T		اختبار F	
		قيمة t	sig	قيمة f	sig
النموذج الأول ثابت النموذج ١- ضرائب أخرى T3	273,394 2,962	-30.696-	.021	1.607E4	.005
النموذج الثاني ثابت النموذج ١- ضرائب أخرى T3 ٢- ضرائب شركات T1	322,069 3,172 ,276				

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

ويتضح من نموذج معادلة الانحدار ودلالتها الإحصائية للمتغيرات المستقلة وهي (ضرائب الشركات، ضرائب القيمة المضافة، الضرائب الأخرى) والمتغير التابع وهو (حصيلة الإيرادات الضريبية) ما يلي :

- المتغير الأكثر تأثيراً في زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية طبقاً لنموذج معادلة الانحدار هو المتغير المستقل التحول الرقمي لمنظومة التحاسب عن الضرائب الأخرى٣ T .
- المتغير التالي في التأثير في زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية طبقاً لنموذج معادلة الانحدار هو المتغير المستقل التحول الرقمي لمنظومة التحاسب عن الضرائب على الشركات ١ T.

- بينما استبعد نموذج معادلة الانحدار متغير التحول الرقمي لمنظومة التحاسب عن ضرائب القيمة المضافة T ٢ من معادلة الانحدار(بالرغم من ظهور معنويته في اختبار F) مما يعني أن التحول الرقمي لمنظومة التحاسب عن ضرائب القيمة المضافة غير مؤثر في زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية.
- - ويمكن التوصل للنموذج المقترح لمعادلة الانحدار المتدرج باستخدام الحد الثابت غير المعياري (Beta) كما يلي :

$$R = B + a1T1 + A2T2 + A3T3$$

$$R = 322,069 + 3,172\ T3 + 0,276T1$$

- بناء علية تكون نتيجة اختبار الفرض الإحصائي الرابع هي :

عدم صحة فرض العدم وقبول الفرض البديل الثالث القائل " يوجد تأثير دال احصائياً لتفعيل استخدام آليات التحول الرقمي لانواع الضرائب المختلفة في دعم الإيرادات الضريبية "

ويتضح من عرض نتائج تحليل الانحدار التدريجيStepwise Regression ان التحول الرقمي للمنظومة الضرائب الأخرى والضرائب علي الشركات اتي بثماره وانعكس بشكل إيجابي علي زيادة حصلية الإيرادات الضريبة بينما التحول الرقمي لمنظومة الضرائب علي القيمة المضافة مازال تأثيره ضعيف في زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية الأمر يتطلب ضرورة الإسراع بتفعيل كافة مراحل التحول الرقمي الخاصة بضريبة القيمة المضافة وهذا ما يمكن تبريره بأن مصلحة الضرائب لم تقوم بتطبيق كافة مراحل الفاتورة الالكترونية حتي الان بل تسير في تطبيقها بمراحل متتالية ولم تكتمل عملية الالزام بتطبيقها علي كافة المتعاملين حتي تاريخه.

٤- النتائج والتوصيات البحثية

١/٤ نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة لعدة نتائج على مستوي الدراسة النظرية والتطبيقية، يتمثل أهمها فيما يلي:

- **النتائج على المستوي النظري:**

- تزايد أهتمام وزارة المالية بتطوير منظومة التحاسب الضريبي من خلال التركيز على تطوير البنية التحتية ووضع هيكل ضريبي جديد ومحاولة الدمج بين مصلحة الضرائب العامة ومصلحة الضرائب على القيمة المضافة.
- يساعد تطوير منظومة الضرائب المصرية علي بناء الوعي الضريبي للممولين والتواصل الفعال مع المجتمع الضريبي ومد جسور الثقة بين الممولين ومصلحة الضرائب.
- يساهم تفعيل استخدام آليات التحول الرقمي لمنظومة التحاسب الضريبي في تخفيض عدد تعاملات الممولين والمسجلين المباشره مع المصلحة وأنهاء حالات التكدس، وكذلك تمكين مأموري الضرائب من القيام بمهامه الأساسية في عمليات الفحص وخلافه.

- **النتائج على المستوي التطبيقي:**

- هناك تأثير دال أحصائياً لتفعيل استخدام آليات التحول الرقمي لمنظومة التحاسب الضريبي لانواع الضرائب المختلفة على دعم حصيلة الإيرادات الضريبية.
- أكثر المتغيرات المستقلة تأثيراً على دعم حصيلة إيرادات الضرائب هي تفعيل استخدام آليات التحول الرقمي لمنظومة التحاسب الضريب عن الضرائب الأخرى والضرائب على الشركات.
- أقل المتغيرات المستقلة تأثيراً على دعم حصيلة إيرادات الضرائب هي تفعيل استخدام آليات التحول الرقمي لمنظومة التحاسب الضريبي على ضريبة القيمة المضافة.
- هناك قصور في تفعيل استخدام آليات التحول الرقمي لمنظومة التحاسب الضريبي عن ضريبة القيمة المضافة مما يستلزم ضرورة توجه مصلحة الضرائب المصرية نحو الدعم والتطوير والتوسع بشكل أكبر في تفعيل استخدام كافة مراحل الفاتورة الالكترونية بما يضمن دقة منظومة التحاسب الضريبي عن ضريبة القيمة المضافة علي كافة مستويات المتعاملين لتحسين دورها في الحد

من ممارسات التهرب الضريبي ودعم حصيلة الإيرادات الضريبية الناتجة عنها، وتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠.

٢/٤ توصيات الدراسة:

في ضوء ما توصلت اليه الدراسة من نتائج يوصي الباحث، بما يلي:

- ضرورة التوسع في تفعيل استخدام آليات التحول الرقمي لمنظومة التحاسب الضريبي لما تحققه من توسيع قاعدة المجتمع الضريبي وزيادة حصيلة الإيرادات الضريبية والحد من ممارسات التهرب الضريبي من خلال تيسير الإجراءات على الممولين وتحفيز المستثمرين في التوسع في أنشطتهم وتحقيق العدالة الضريبية.
- يجب توفير نظام معلومات الكتروني جيد وبناء قواعد بيانات متكاملة عن المجتمع الضريبي بالتنسيق مع قاعدة البيانات القومية متضمناً كل من: ممولي الضرائب على (الدخل – القيمة المضافة – الضريبة الجمركية – العقارات المبينة) موزعين قطاعياً وجغرافياً ونوعية وحجم الاعمال وغير ذلك من معلومات وبيانات.
- ضرورة صياغة معايير للفحص الضريبي في كافة أنواع الضرائب على الدخل (الدخل – القيمة المضافة – الضريبة الجمركية – العقارات المبينة) وذلك بالاشتراك مع كافة المنظمات والجهات والجمعيات والاتحادات الممثلة للممولين والخبراء وأساتذة الجامعات للحد من المنازعات وزيادة كفاءة حصر المجتمع الضريبي وزيادة الحصيلة الضريبية.
- ضرورة الاهتمام بالتأهيل العلمي والمهني والاهتمام بالتعليم والتدريب المستمر على ان تكون هذه التدريب بالمشاركة مع اساتذة الجامعات والجمعيات العلمية المهنية العاملة في نفس المجال.
- تفعيل حوكمة الادارة الضريبية التي تمكنها من مواجهة المخاطر الضريبية والتوافق مع التطورات الحديثة وإنجاز اعمالها الضريبية بأعلى جودة وبأقل تكلفة ممكنة وبما يحقق رضاء الممولين والمجتمع الضريبي عن أدائها.

مراجع الدراسة

أولاً: المراجع باللغة العربية:

١. الحروي، كمال أبو بكر عبد القادر، " مدى فاعلية تطبيبق نظام الفحص الضبريبي ا لإلكتروني دراسة ميدانيبة في الإدارة الضريبية اليمنية ,"دراسة ماجستر في المحاسبة، كلية العلوم الإدارية بجامعة إب .2018 .
٢. الرشيدي، طارق عبد العظيم يوسف، " محددات إعادة هيكلة معيارالمحاسبة عن ضرائب الدخل لمسايرة إستراتيجية التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد العشون، العدد الثالث، ٢٠١٦.
١- زلط، علاء عاشور عبد الله، عبد الوهاب، سيد محمد، ملطان، أميرة أحمد،" تقييم آليات التحاسب الضريبي عن القيمة المضافة في ضوؤ إعداد الإقرارات الضريبية الإلكترونية"، المؤتمر العلمي الثالث لقسم المحاسبة والمراجعة بعنوان تحديات وآفاق مهنة المحاسبة والمراجعة في القرن الحادي والعشرين، كلية التجار، جامعة الاسكندرية، ٢٠١٩.
٣. السواح، نادر شعبان- نصير، مبروك محمد، " دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي لتحقيق التنميةالمستدامة في مصر" ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الثالث لتجارة طنطا، المجلد الثاني2019 .
٤. الشرع، إيمان حسين دواد ،" تأثير اقتصاد المعرفة في الفحص الضريبي-دراسة استطلاعية لعينة من مراقبي الحسابات"،مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد ،المجلد العاشر - العدد ٣٠، ٢٠١٥.
٢- الناغي، محمود سيد،" إعادة هيكلة النظام الضريبي للتوافق مع محاور إستراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠م"، المؤتمر العلمي الضريبي الرابع والعشرون بعنوان،" دور الضرائب في تحقيق إسترتيجية٢٠٣٠م"، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، مصر، مجلد الأول، ٢٠١٦.
٣- سالم، علي طاهر،" مدخل مقترح استخدام المراجعة المستمرة في تحسين كفاءة الفحص الضريبي الالكتروني في ظل برامج الضرائب الذكية"، رسالة دكتوراه، كلية تجارة الاسماعلية، جامعة قناة السويس، ٢٠١٤.
٤- شحاته، محمد موسي علي، "دور تفعيل التحول الرقمي في رفع كفاءة النظام الضريبي المصري كمرتكز للحد من التهرب الضريبي في ضوء رؤية مصر ," 2030 كلية التجارة، جاملة مدينة السادات، 2020 .
٥- نجيب، أحمد محمد،" تطوير هدف المنظومة الضريبية في مصر في ضوء إحكام المااالة ٣٨ من الدستور تحقيقاً للعدالة الاجتماعية"، المؤتمر الضريبي الحادي والعشرين بعنوان" إعادة

بناء المنظومة الضريبية تحقيقاً للعدالة الضريبية والاجتماعية"، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، مصر، مجلدالأول، ٢٠١٤.
١. نصير ، مبروك محمد السيد، "نموذج مقترح لتعزيز دور التحول الرقمي في التحاسب الضريبي الالكتروني بهدف تعظيم موارد الحصيلة الضريبية :بالتطبيق علي مصلحة الضرائب المصرية"، المؤتمر العلمي الدولي الثاني(التحول الرقمي وأثره علي التنمية المستدام)، كلية الإدارة والاقتصاد ونظم المعلومات، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا،٢٠٢١.
٢. ---------- ، "أثر تطبيق الشمول المالي علي فاعلية الإقرار الضريبي الالكتروني في مصر،المؤتمر الضريبي السابع عشر للجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب،٢٠١٩.

مراجع اخرى:

١- البيان المالية للموازنة العامة للدولة، للسنة المالية، ٢٠١٦ - ٢٠٢١م.
٢- بيانات الإدارة المركزية للدين، مصلحة الضرائب المصرية (ق.م)،٢٠١٩م.
٣- تقارير الاقرار الالكتروني للضريبة المسجلة علبى المنظومة الالكترونيبة، مصلحة الضرائب المصرية (ق.م)،٢٠٢٠م.
٤- قانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠م، مادة رقم ٨١.
٥- قرار وزير المالية رقم ١٧٢ لسنة ٢٠٢٠ م، بشأن تنظيم إقرار ضريبية القيمة المضافة، الصادر في ١٨ مارس ٢٠٢٠م.
٦- قراري وزير المالية رقمي ٢٦٩، ٧٦٠ لسنة ٢٠١٨ بشأن تحصيل الضريبة الكترونياً اعتباراً من أول يناير ٢٠١٩م.
٧- قرار وزير المالية رقم ٢٩٥ لسنة ٢٠١٨ م، بشأن إلزام المسجلين بتقديم الاقرار الضريبي الالكتروني بالضريبة على القيمة المضافة.
٨- موقع مصلحة الضرائب المصرية، مخرجات منظومة الإقرارات الإلكترونية، السبت ٧ ديسمبر،٢٠١٩م.
٩- موقع " الشروق"، دراسة أعدتها لجنة الضرائب والجمارك بأتحاد الصناعات المصرية، ٤ ديسمبر ٢٠١٨م.

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية:

1- Lipniewicz, R ,"Tax administration and risk management in the digital age", Information Systems in Management, Vol. 6, No. 1,2017 , 26 -37.

2- Markus Diller, Martin Asen, and Thomas Späth."The effects of personality traits on digital transformation: Evidence from German tax consulting", International Journal of Accounting Information Systems, Volume 37, June 2020, 100455.
3- M. A. Nazarov, O. L. Mikhaleva, and K. S. Chernousova, "Digital Transformation of Tax Administration", International Scientific Conference "Digital Transformation of the Economy: Challenges, Trends, New Opportunities" ISCDTE 2019: Digital Age: Chances, Challenges and Future, pp 144-149.
4- Moertini, veronica, and others. International Journal of computer science and information technology, the development of electronic payment system for universities in indonesia: on resolving key success factors, vol3, no2, April.2011.
5- Natalia Victorova, Natalia Pokrovskaia, and Yevgeniy Yevstigneev, "Reflection of digital transformation on tax burden", IOP Publishing Ltd, IOP Conference Series: Materials Science and Engineering, Volume 940, International Scientific Conference "Digital Transformation on Manufacturing, Infrastructure and Service" 21-22 November 2019.
6- Tasalov, K.A.: Risk-oriented approach in the field of tax control in the United Kingdom. Nalog. – Taxon. 7, 82–91 (2018).
7- Vishnevsky, V.P., Chekina, V.D.: Robot vs. tax inspector or how the fourth industrial revolution will change the tax system: a review of problems and solutions. J. Tax Reform 4(1), 6–26 (2018).
8- William Krendall. "Tax Administration Reform", International Monetary Fund Report, Public Financial Affairs Department, Country Experience France. 2005.